مساع لتوسعة لجنة المتابعة لمئة وواحد.. والسعودية قاطعت احتجاجا على تعبير عراق ديمقراطي مؤتمر المعارضة العراقية: اشلون وطنيون وقتلة وعملاء ومدّعون في قائمة واحدة؟

لندن ـ القدس العربي، 21/12/2002 ـ من خالد الشامي: انفض مهرجان المعارضة العراقية في لندن الثلاثاء الماضي، مخلفا وراءه برنامجا سياسيا لعراق ما بعد صدام ، وقائمة بـ 65 اسما لاعضاء في ما سمي بـ لجنة المتابعة والتنسيق وسط احتجاجات وانسحابات واتهامات متبادلة ما زال شررها يتطاير حتي اليوم.

ويصر معارضون على ان مجرد انعقاد المؤتمر، وان المؤتمرين فشلوا في الحفاظ على وحدتهم لثلاثة ايام متوالية، يعد انجازا في حد ذاته، وان الواقعي والمنطقي هو حدوث خلافات بالنظر الى تركيبة الموازييك السياسية والعرقية والدينية والطائفية التي تشكل العراق نفسه، ما يجعله وصفة مثالية لعدم الاستقرار حسب كثير من المراقبين. الا ان اغلب المشاركين، ومعهم المقاطعون والمغيبون، اتفقوا علي انتقاد قائمة الخمسة والستين، باعتبار انها تضم مزيجا نادرا من العملاء والقتلة ومدّعي حمل الجنسية العراقية يفترض انهم جميعا وطنيون مخلصون يسعون الي عراق حر ديمقراطي!

عراقيون لم يروا العراق، ولا يجيدون التحدث بالعربية، او لم يعرفوا سوي ترف المنفى، او مدانون بالسرقة في جرائم مسجلة بالاردن وبريطانيا، او واردة اسماؤهم علي قوائم رسمية منشورة في الانترنت لعملاء وكالة المخابرات المركزية الامريكية CIA او ايرانيون انتحلوا صفة عراقيين واسماء عربية، او متهمون بجرائم حرب وقتل جماعي لمدنيين عراقيين او عملاء تحت الطلب يبحثون عن وظيفة او زعماء دكتاتوريون هكذا يصف معارض عراقي بعض اعضاء لجنة المتابعة المفترض ان تجتمع في شمال العراق منتصف كانون الثاني (يناير) لاختيار امانة عامة ولجان اعلامية وقضائية وسياسية وصحية و تعليمية ستكون نواة للحكومة المؤقتة في عراق ما بعد صدام حسب عضو في اللجنة.

ولكن هل يمكن ان تكون الولايات المتحدة جادة فعلا في اعتمادها علي تلك اللجنة في ادارة شؤون العراق، ام ان لديها قائمة سرية وجاهزة بالفعل، في ادراج واشنطن يتم اعدادها بهدوء بعيدا عن المهاترات لتولي الحكم، كما يتردد في اوساط المعارضة؟

ويتساءل معارضون ان كان انعقاد المؤتمر في لندن ضروريا، بعد ان تم طبخ قائمة الاسماء والبرنامج السياسي بالفعل بين القوي الرئيسية المهيمنة علي اعماله، وهي المجلس الاعلي للثورة الاسلامية والحزبان الكرديان باشراف وتشجيع من الادارة الامريكية التي دخلت شهر عسل مع طهران تمهيدا لتقاسم الكعكة العراقية !.

وتحدثت مصادر في المعارضة عن محاولات تجري حاليا لتوسيع لجنة المتابعة الي مئة وواحد بدلا من خمسة وستين حتي يتمكن واحد وخمسون منهم من حضور اجتماع شمال العراق.

وشككت المصادر في امكانية انعقاد اجتماع منتصف كانون الثاني (يناير) نظرا لغياب المظلة الأمنية للمجتمعين الا اذا تولت طائرات هليكوبتر امريكية نقلهم من والي تركيا ، خاصة بعد تجارب مريرة في الماضي. واشارت الى ان المؤتمر برمته فقد طابعه السياسي باعتماده اسلوب النسب والمحاصصة من البداية وتساءلت كيف يعطي الاكراد خمسة وعشرين بالمئة بينما لا يزيد عددهم عن ثلاثـــة ملايـــين في الشمال مقابل اثنين وعشرين مليون عربي عراقي؟

واعتبر البعض ان مداولات المؤتمر تحولت الي صراعات عرقية وطائفية مكشوفة رغم ان التقاليد العراقية الاصيلة كانت تعتبر عارا الحديث عن طائفة او عرق، كما ان دفتر النفوس او استثمارات الاحصائيات السكانية العراقية لم تسأل ابدا عن الطائفة او العرق الذي ينتمي اليه الشخص.

وسمعت في كواليس المؤتمر تهديدات واضحة بـ مشاريع حروب اهلية ، منها تهديد احد الاعضاء التركمان لاكراد من جماعة مسعود البارزاني بـ ان الجندرمة التركية جاهزة لاحتلال اربيل، والأفضل لهم ان يطلـبوا لجوءا سياسيا في لندن منذ الآن .

والي جانب الصراعات الداخلية فان المؤتمر لم يـــكن بريـئا من تدخلات المخابرات الاجنبية، ونقلت نشرة اخبارية امريكية عن احمد الجلبي او كارزاي المفترض قوله ان المخابرات السعودية عرضت دعم مؤتمر لندن بشرط عدم استخدام تعبير عراق ديمقراطي الا ان ذلك قوبل بالرفض.

حسين الصدر:مفارقات في مؤتمر المعارضة

على الرغم من أننا لم نكن نريد المشاركة في لجنة المتابعة، لكن هذا لا يمنع من إبداء بعض الملاحظات الدستورية ـ إذا صح التعبير ـ، حيث ضمت القائمة أسماء بعض من لم يكن مدعواً للمؤتمر، وهذا خرق قانوني واضح لأن اللجنة ينبغي أن تنبثق من رحم المؤتمر لا من خارجه. كما لوحظ أن القائمة ضمت أسماء آخرين لم يحضروا للمؤتمر أصلاً، والسؤال: لماذا تم اختيار الغائبين، في حين تم استبعاد الحاضرين؟، ثم يرد السؤال التالي: لماذا هذا التناقض بين الطرح والممارسة، ففي حين دعا منظمو هذه القائمة الي الديمقراطية، مارسوا في عملية الاختيار أبشع ألوان الديكتاتورية، وهذه مفارقة أخري، نربأ بالعمل المعارض أن يدنو منها فضلاً عن أن يتلبس بها حتى العظم. وفي حدود ما انعكس عليّ حتي الآن من ردود فعل المعارضين العراقيين، بوجه عام، لمحت لوناً قاتماً من السلبية، وهذا أمر محزن للغاية.

وبعد انتهاء المؤتمر بساعات عدة، صرّح بعض القائمين علي إعداد المؤتمر أنه ستتم إضافة 10 أسماء أخري الي الـ 65 عضواً، والسؤال: من أين استمد شرعية الإضافة لتلك الأسماء بعد انفضاض المؤتمرين؟. أليس من الغريب هذا الارتباك الواضح في مجمل الممارسات المرتبطة بلجنة المتابعة العتيدة؟!. (الزمان) االتاريخ 19-12- 2002، عميد المعهد الإسلامي بلندن